الوثائـــــق

تمهيد:

إن الثابت عند المسلمين أنهم يؤمنون بكل ما جاء عن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام النبي المرسل وخاتم الأنبياء والمرسلين، ويؤمنون بكل ما دُوِّن من أحاديث عنه بقول وفعل وأمر وإقرار، ويعد لهم وثيقة، وسند وعهد يستندون عليه، كذلك كل ما دوِّن عن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين، وكل ما حملوه من أمانة في النقل، يُعد لهم وثيقة وسند وهدى ورحمة، وتخفيف عن أعبائهم الحياتية وتعاملاتهم الداخلية والخارجية، وهناك كتابات من تراث المسلمين الأوائل، أثبتت وأكدت على وجود نظام اقتصادي إسلامي تأسس منذ أول يوم تأسست فيه الدولة الإسلامية، التي أسسها رسول الله ﷺ.

فعندما فرغ عليه الصلاة والسلام من بناء المسجد النبوي الشريف كانت أول خطبة خطبها عليه الصلاة والسلام في المدينة، فدوَّن فيها دستور الدولة الإسلامية، حيث بدأ خطبته بالحمد والثناء على الله تعالى، وعلى كتابه بحب ما أحب الله وملأ القلوب بحب الله تعالى، وكل ما أوتي الناس من حلال وحرام، وعبادة الله وأن لا يشرك به شيئًا، وأن المحبة روح الله، وختم بأن الله يغضب بنكث العهود.

١ـ ماهية الوثائق :

تعد هذه الوثائق كنماذج شاهدة على عدد من الحقائق عند المسلمين، وهي ليست فكر نظري أبدعه الأصوليون والفقهاء الذين عاشوا في معسكر معارضة الدولة والولاة، فأغلب هذه الوثائق نصوص جسدت فكر ساسة، ومفكرين حكموا وصاغوا أفكارهم في هذه الوثائق ضبطاً وتقنينا لأفكارهم في هذه القضية، ولكي توضع موضع المسئولية والممارسة والتطبيق، ولتكون حكما في الحكم والمعيار الذي يتحاكم إليه المجتمع والدول والأمة، فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الإنسانية لكل إنسان داخل مجتمع أو دولة، ولكل دولة من مجموع الدول لضمان استمرارية ممارسة

وتطبيق هذه الحقوق والواجبات تطبيقاً عادلاً؛ لذلك تعد هذه الوثائق شهادة لتاريخ المسلمين[1].

لقد دخل رسول الله ﷺ المدينة بالترحاب والاحتفاء بنصرة الإسلام وكان عليه الصلاة والسلام بعد دخوله المدينة وإقامة المسجد النبوي ليجتمع فيه بالناس، دون تردد أو ترهيب لما كان في مجتمع المدينة من مهاجرين وأنصار ويهود، وما بقي على دينه، ينظم بواسطته عليه الصلاة والسلام كل ما تتعلق به أمور الدولة، ففيه كتب ميثاق المدينة، ودستور المدينة، الذي أوجب على كل ساكن أو مقيم فيها أن يطبقه ولا يخرج عنه، الذي تناول وثيقتين، الأولى: تناولت تحديد العلاقة مع اليهود، وكل ما من شأن الحياة الدينية والاقتصادية والاجتماعية، والثانية: تناولت العلاقات بين الأطراف المختلفة في المدينة المنورة، وأوضحت الواجبات والحقوق العامة، وكانت بذلك من أوائل الوثائق الإسلامية التي أعلنها الإسلام والمسلمون[2].

وكانت أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ بالمدينة في بني سالم بن عوف في أول جمعة صلاَّها؛ ونسوق نصها:

النص: «الحمد لله أحمده وأستعينه وأستغفره وأستهديه وأؤمن به ولا أكفره، وأعادي من يكفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالهدى والنور والموعظة على فترة من الرسل وقلة من العلم وضلالة من الناس وانقطاع من الزمان ودنو من الساعة وقرب من الأجل، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى وفرط وضل ضلالًا بعيدًا، وأوصيكم بتقوى الله فإنه خير ما أوصى به المسلم المسلم، ثم أن يحضه على الآخرة وأن يأمره بتقوى الله، فاحذروا الله من نفسه ولا أفضل من ذلك نصيحة ولا أفضل من ذلك ذكرًا، وأن تقوى الله لمن عمل به على وجل ومخافة من ربه عون صدق على ما تبغون من أمر الآخرة، ومن يصلح الذي بينه وبين الله من أمره في السر والعلانية، لا ينوي

(١) د. محمد عمارة: حقائق وشبهات، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) أحمد بن إسماعيل عبد الباري، المنهج التربوي النبوي في معالجة مواقف من أخطاء أفراد في المجتمع المدني من خلال سيرة ابن هشام، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، سنة٢٠٠٧، العدد ٢٢٢، ص٨٢: ٨٣.

بذلك إلا وجه الله يكن له ذكرًا في عاجل أمره وذخرًا فيما بعد الموت حين يفتقر المرء إلى ما قدم، وما كان من سوى ذلك يود لو أن بينه وبينه أمدًا بعيدًا ويحذركم الله نفسه والله رؤوف بالعباد، والذي صدق قوله وأنجز وعده لا خلف لذلك فإنه يقول عز وجل: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[ق:٢٩]، فاتقوا الله في عاجل أمركم وآجله، في السر والعلانية، فإنه من يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرًا، ومن يتق الله فقد فاز فوزًا عظيمًا، وإن تقوى الله يوقي مقته ويوقي سخطه، وإن تقوى الله تُبيض الوجوه وترضي الرب وترفع الدرجة، خذوا بحظكم ولا تفرطوا في جنب الله، قد علمكم الله كتابه ونهج لكم سبيله ليعلم الذين صدقوا ويعلم الكاذبين، فأحسنوا كما أحسن الله إليكم وعادوا أعداءه، وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وسماكم المسلمين؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيّ عن بينة ولا قوة إلا بالله، فأكثروا ذكر الله واعملوا لما بعد اليوم، فإنه من يصلح ما بينه وبين الله يكفه الله ما بينه وبين الناس ذلك بأن الله يقضي على الناس ولا يقضون عليه، ويملك من الناس ولا يملكون منه، الله أكبر ولا قوة إلا بالله العظيم»[1].

ومن خلال النص نجد أن: رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يذكر فيها أهل مكة، ولا ما كان من عنادهم وإصرارهم على الكفر، وإيذائهم للمسلمين وتآمرهم على قتله، بل قصر خطبته على حضِّ المسلمين على التقوى، وتذكيرهم بالله تعالى وهذه كانت أخلاقه عليه الصلاة والسلام التي امتدحها ربه تبارك وتعالى بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[القلم:٤].

ثم خطب الرسول عليه الصلاة والسلام مرة أخرى في الناس فقال:

النص:

«إن الحمد لله أحمده وأستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، إن أحسن الحديث كتاب الله، قد أفلح من زينه الله في قلبه، وأدخله في

(١) ابن هشام، تحقيق عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشام، دار البحوث العلمية، مؤسسة الرسالة، ط ١٤، سنة، ١٩٨٥، ص١٢٢.

الإسلام بعد الكفر، واختاره على ما سواه من أحاديث الناس ، إنه أحسن الحديث وأبلغه، أحبوا من أحب الله، أحبوا الله من كل قلوبكم [ولا تملوا كلام الله وذكره، ولا تقس عنه قلوبكم] فإن من كل ما يخلق الله يختاره الله ويصطفي، فقد سماه خيرته من الأعمال مصطفاه من العباد والصالح من الحديث، ومن كل ما أوتي الناس من الحلال والحرام، فاعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، واتقوه حق تقاته واصدقوا الله صالح ما تقولون بأفواهكم، وتحابوا بروح الله بينكم، وإن الله يغضب أن ينكث عهده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ومن خلال النص نجد أن: أول من أسس للدولة الإسلامية عالميًا ووضع دستورها، هو محمد رسول الله ﷺ، والذي بُعث للناس كافة، بشيراً، ونذيراً للعالمين، بعد أن حث الناس على عبادة الله وحده لا شريك له وأن كل واحد راع ومسئول عن رعيته وأنه لا هادي إلا الله عز وجل وكل ذلك إيماني وروحاني، لكل إنسان عمل يؤديه ويحاسب عليه، لكنه عندما بدأ بأمر من أمور الواجبات، الحقوق العامة، والتعاملات على المستوى العام، والمستوى الاقتصادي، بدأ بأمر الناس بالمحبة، وأن يتحابوا بحب الله عز وجل أولا ثم أمر بأن تشيع المحبة بين الناس وأمرهم بتقوى الله.

وفي ختام حديثه ﷺ أمر الناس أن يصدقوا القول بأفواههم وعدم الكذب وأيضًا عدم نقض العهود وهذا هو أساس إسلامنا؛ لأن المسلم إذا تحدث صدق وإذا وعد لم يخلف عهده ولا وعده وإذا اؤتمن لا يخون؛ لأنه أي المسلم صادق أمين لا ينقض عهده، ولم يقتصر الأمر على تعامل مسلم مع مسلم آخر بل تعامل المسلم مع غير المسلم حتى ولو كان كافرًا، أو ليس هذا من أساسيات وبنود أية وثيقة ومعاهدة أن يكون الصدق أساس والوفاء هو الضمان.

٢ـ الأسباب التي جعلت مرجعيتنا هذه الوثائق:

كُتبت هذه الوثيقة في زمان لم يكن هناك أحد يعلم شيئًا عن حقوق الإنسان، في زمن وجود الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية، فضلاً عن قبائل العرب في شبه جزيرتهم، ولم يعرف البشر شيئًا عن ماهية حقوق الإنسان الاقتصادية.

ومن الأسباب التي جعلتنا نستند على هذه الوثائق هي كالآتي:

شمول الوثائق لحقوق الإنسان في جميع مناحي الحياة:

بأنها شملت الدستور المدون والمصاغ صياغة قانونية، وفيها العهد الدستوري الذي قنن كامل حقوق المواطنة بين المسلمين وغير المسلمين، وفيها نصوص العهد السياسي والاجتماعي بين الحاكم والمحكومين والتي قنَّنت الفكر السياسي لتحقيق الحقوق الإنسانية للإنسان، وفيها التشريع القانوني وتقاليد وآداب القضاء وضروراته اللازمة لتحقيق العدل والمساواة بين الناس، وفيها فلسفة الإسلام في الأموال وغيرها.

وأهم ما يخص موضوعنا ويُثريه، أنها تعد وثائق حديثة ومعاصرة لقيم السماحة وحقوق الإنسان العامة، ووثائق حقوق الإنسان الاقتصادية كما قررها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، الذي يعد موضوع هذا الكتاب.

وحدة مدلول الفكر.. عنصره وجنسه:

تأتي في الأمان والعدل والمساواة لكل إنسان أيًّا كان عنصره جنسه، ديانته، انتمائه أو معتقداته، سواء كان صغيراً أو كبيراً، غنياً أو فقيراً.

ج- حرمة نقض العهد والميثاق:

إن الإلزام والوجوب وقدسية الوثائق وعدم نقض العهود أو الإخلال بها مهما تكلف الأمر، طالما جاز شرعيتها، ولا تكون فيما حرم الله أو ما يخالف الشريعة،لأن هناك ارتباط وثيق بين مصلحة الإنسان وبين حقوقه وحرياته وأن الالتزام بقدسية المواثيق وعدم الإخلال بالعهود يعمل على إتاحة مجالات للتوسع في حقوق الإنسان وحرياته العامة، والاقتصادية خاصة وهذا ما يقرره التشريع الإسلامي لما له ارتباط وثيق بين مصلحة الإنسان وحرياته الاقتصادية.

د- قضايا حقوق الإنسان:

إن هذه الوثائق لم تنل حظها في الدراسات والبحوث الخاصة بحقوق الإنسان الاقتصادية، سواء من نظرتها له في حفظ حقوقه الاقتصادية، أو بصيانة كرامته الإنسانية، بما أن العصر الحالي أصبح عصراً للوثائق، وزاد الاهتمام بتناول قضايا حقوق الإنسان بشكل مكثف، وأصبحت الوثائق الدولية الحديثة تعتد بمبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن الوثائق الإسلامية لم يتم تناولها أو مناقشتها بالشكل الصحيح، لذلك كان الأولى للباحثين عن حقوق الإنسان الاقتصادية أن تكون مرجعيتهم تلك الوثائق.